

وفقاً لمسؤول في بنك ستاندرد تشارترد: رؤوس الأموال الأجنبية تعود للتدفق مجدداً إلى إمارة دبي

قال رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك ستاندرد تشارترد - الإمارات إن دبي شهدت عودة بعض رؤوس الأموال الأجنبية لها خلال الفترة الأخيرة، مقارنة بما كانت عليه الأوضاع خلال شهر نوفمبر الماضي بعد إعلان حكومة دبي طلب تمديد سداد ديون تابعة لشركة دبي العالمية. "إذا قارنا الأوضاع فسوف نتأكد من حدوث تحسن، لأن البنوك كانت تتوقع تعرضها لخسائر قوية جراء قروضها لدبي العالمية، ولكن دبي ستقوم بإعادة كل الأموال والقروض كاملة، ولو بفائدة زهيدة، لأن البنوك كانت تخاف على رؤوس أموالها"، وفقاً لجرار. وأكد جرار أن دبي ليست مثل اليونان، فهي لم تعلن تعثرها ولم تهدد بذلك. ولفت إلى أن بنك ستاندرد تشارترد يعمل في الإمارات منذ 51 سنة، مؤكداً أن دبي تمر بمرحلة مؤقتة فقط من شد الأحزمة، لأنها ميزت نفسها عن جيرانها بـ10 سنوات، حيث تمتلك بيئة تحتية قوية. وتابع: "لا يستطيع أحد بناء كل المستقبل على مشكلة مؤقتة، أعمالنا (ستاندرد تشارترد) في القطاع المصرفي للشركات نمت في العام الماضي بنسبة 55%، وبنوك أجنبية أخرى تعود للسوق، ولا أستطيع ذكر أسماء هذه البنوك". وأكد أن قطاع تمويل البنية التحتية جيد جداً، والتجزئة عادت ولكن ببطء، وتمويل العقارات غائب عن السوق حالياً، ولكن البنوك الأجنبية بدأت تمنح تمويل رهون عقارية، ولكن على مشاريع جاهزة وليس كما كان يحدث إبان الطفرة العقارية. وتوقع جرار أن تنتهي "دبي العالمية" من التفاوض مع دائئتها بشأن خطة إعادة الهيكلة التي تم إعلانها نهاية يوليو الجاري. وقال إن البنوك الأجنبية لم تتأثر كنظيرتها المحلية وفقاً للخطة التي أعلنتها "دبي العالمية" بشأن إعادة هيكلة الديون، بسبب ارتفاع تكلفة رأس المال لديها. وأضاف "إذا تم منح فائدة أعلى على الديون بالدرهم فإن ذلك سيقصص الآثار السلبية على البنوك المحلية".

تعليق

في مارس الماضي و على هامش الاجتماع الإقليمي الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للجمعية العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (وايبا)، والذي نظمه مكتب الاستثمار الأجنبي التابع لدائرة التنمية الاقتصادية بدبي بالتعاون مع الجمعية العالمية لوكالات ترويج الاستثمار. قال فهد القرقاوي، المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الأجنبي في دبي، حول أهمية الحدث، إنه يشكل فرصة مناسبة للدولة للاستفادة وتبادل الخبرات مع الدول المشاركة في الاجتماع والتي أطلعنا على تجاربها في جذب الاستثمارات الأجنبية وأهم القضايا المتعلقة بهذا القطاع، وأوضح أن دبي مازالت تستقطب الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً في قطاع الخدمات الصحية والقطاع اللوجستي والخدمات المالية والسياحة والمنتجات الصيدلانية، «منوهاً بالمباحثات الجارية مع شركة (باير) العالمية للأدوية بشأن افتتاح مركز إقليمي لها في دبي ومركز تدريب في المنطقة، يعنى بتطوير التكنولوجيا وتدريب الخريجين من الجانب المعرفي. وأوضح أن المكتب يعكف حالياً على دراسة البيئة الاستثمارية في دبي بشكل علمي صحيح، ومقومات القوة والنفاط التي تحتاج إلى التعديل، «كما أننا نحتاج وبشدة إلى البيانات والأرقام الدقيقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، إلى جانب معرفة نوعية رأس المال في دبي وإلى أين يتجه وفق دراسات مبنية على معايير عالمية، فالاتجاه نحو التنافسية العالمية يتطلب دراسة القطاعات الأساسية والقطاعات المستقبلية. إلى جانب أن المكتب يقوم بدعم الشركات الاستثمارية الموجودة والترويج للاستثمار في دبي».

المصدر: العربية نت

لدولية



الاتحاد الأوروبي يخطط لإنشاء هيئة لتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني

صفحة 02

معدل دعاوى اشهار الافلاس في أمريكا يقترب من أعلى مستوى له في 5 أعوام

صفحة 02

الإقليمية



السعودية للكهرباء تتوقع دفعة إيجابية من زيادة الرسوم

صفحة 04

الكويت تقترب من اتفاق لمحطة غاز بقيمة 900 مليون دولار مع ديلم

صفحة 04

الوطنية



2.2 مليار درهم خسائر شركات توزيع الوقود في دبي خلال 2009

صفحة 05

انخفاض قيمة الشيكات المرتجعة بالسوق المحلية في شهر أبريل الماضي بنسبة 14%

صفحة 05

المقال الأسبوعي : الدين العام

صفحة 07



7 يونيو 2010

الاتحاد الأوروبي يخطط لإنشاء هيئة لتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني

أعلن الاتحاد الأوروبي خططا لإنشاء هيئة لتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني وأطلق مراجعة لطريقة إدارة البنوك في مسعى لتسريع إصلاح القطاع المالي . وحددت المفوضية الأوروبية خططها في مؤتمر صحفي مع تنامي مشاعر الإحباط لبطء التقدم في تنظيم صناعة ألقى عليها بمعظم اللوم في الأزمة الاقتصادية العالمية . وقال جوزيه مانويل باروزو رئيس المفوضية -التي ستقترح قوانين لتغيير طريقة عمل البنوك في أوروبا- "المفوضية تطلق اليوم المسعى الأخير لاستكمال اصلاح الخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي" . وقال ميشل بارنييه عضو المفوضية الأوروبية المسؤول عن عملية إصلاح القطاع المالي أنه سيجري إنشاء هيئة لتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني التي تعرضت لانتقادات أثناء الأزمة لتخفيضها التصنيفات الائتمانية لدول أوروبية . وأطلق بارنييه أيضا مراجعة لإجراءات إدارة البنوك مقترحا أن مديري البنوك يجب ألا يكونوا أعضاء في أكثر من ثلاث هيئات إدارية وواعدا بتجديد الجهود للحد من المكافآت المالية للمصرفيين . وقال "إذا كان لنا ان نمنع أزمة في المستقبل فان المؤسسات المالية نفسها في حاجة إلى تغيير" . وظهر باروزو وبارنييه ومفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية أولي ريهن معا في المؤتمر الصحفي لإظهار تصميمهم على تغيير صناعة الخدمات المالية . وسيجتمع زعماء مجموعة العشرين في وقت لاحق من هذا الشهر في كندا وستساعد قدرة ممثلي أوروبا على التحدث بصوت واحد في تقرير مقدرتها على التأثير في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي.

تعليق

تصاعدت مؤخرا حدة الانتقادات الموجهة لكبرى وكالات التصنيف الائتماني بعد ان اهتزت ثقة المستثمرين في مصداقية ما تقوم به هذه الوكالات وذلك بسبب عدد من الأخطاء التي ارتكبتها ، ووصل الامر بالبعض الى اتهامها بانها كانت سببا رئيسيا في اندلاع الأزمة المالية العالمية بسبب ما قدمته من تصنيفات مبالغ فيها لبعض الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر عالية. وتنامى نفوذ بعض هذه الوكالات بصورة جعلتها قادرة على هز اقتصادات دول وشركات كبيرة من خلال "ورقة التصنيف" ، مما دفع الكاتب الأمريكي الشهير توماس فريدمان و في مقال شهير بعنوان "مأسي موديز" ، إلى الجهر برأيه في أن العالم لا يزال ثنائي القطبية، وبه قوتان عظيمتان : الأولى الولايات المتحدة، والأخرى وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني . وفسر ذلك بقوله إن أمريكا تستطيع تدمير دولة من خلال قصفها بالقنابل، أما موديز فإنها تستطيع أن تدمر أية دولة بتخفيض تصنيف سندات أو تصنيفها السيادي. ولندرك مدى أهمية هذه الوكالات ينبغي ان نشير الى انه يمكن للتصنيفات وحدها أن توجد إقبالا على أنواع محددة من السندات والاستثمارات أو تنفر منها، ويمكن أن يؤدي انخفاض التصنيف السيادي لدولة من الدول إلى حدوث انكماش اقتصادي في بعض البلدان أو إلى إفلاس بعض الشركات.

المصدر: الامارات اليوم

معدل دعاوى اشهار الافلاس في أمريكا يقترب من أعلى مستوى له في 5 أعوام

تزايدت وتيرة دعاوى اشهار الافلاس في الولايات المتحدة في مايو مسجلة ثاني أعلى مستوى يومي منذ 2005 مما يعكس الصعوبة التي يجدها الأمريكيون في تسوية ديونهم حتى مع تحسن الاقتصاد. ووفقا لبيانات أولية نشرت فان 133459 دعوى قضائية لطلب اشهار الافلاس قدمت في مايو بزيادة 10 بالمئة عن الشهر نفسه من العام الماضي. وفي حين تراجع تلك الدعاوى بنسبة 9 بالمئة عن الرقم المسجل في ابريل والبالغ 146209 فان ذلك يرجع الى أنه كان هناك 20 يوم عمل فقط في مايو مقارنة مع 22 يوم عمل في ابريل. وارتفع المتوسط اليومي لدعاوى اشهار الافلاس الي 6673 من 6646 . ويقول خبراء ان دعاوى اشهار الافلاس تبلغ ذروتها في العادة في دورة اقتصادية بين ستة أشهر الي 18 شهرا بعد أن يصل تراجع الاقتصاد الي منتهاه. ويرجع ذلك في جانب منه الى كثيرين من الافراد والشركات يسعون الي وسائل اخرى لتسوية ديونهم قبل ان يلتمسوا الحماية القضائية. وارتفع الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي بمعدل سنوي بلغ 3 بالمئة في الربع الاول من هذا العام بعد ان سجل نموا قدره 5.6 بالمئة في الربع الاخير من 2009 . ووفقا لقاعدة بيانات الوصول الالي الي السجلات الالكترونية القضائية فان اجمالي عدد دعاوى اشهار الافلاس التي قدمت الي المحاكم منذ بداية العام وحتى الحادي والثلاثين من مايو بلغ 659516 دعوى بزيادة 15 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي .

تعليق

اعلان الحماية من الافلاس (الفصل الحادي عشر) يسمح هذا الفصل للشركات بإعادة تنظيم نفسها في اطار قوانين الافلاس الأمريكيه.وتستطيع جميع انواع الشركات حتى الافراد بالجوء اليه إلا انه في الغالب يستخدم من قبل الشركات. ويختلف هذا الفصل عن الفصل السابع الذي يضبط عملية الافلاس والتصفية والفصل الثالث عشر الذي يسمح بإعادة التنظيم للأفراد . عند فشل شركة في تسديد المبالغ المستحقة على ديونها أو الديون ذاتها فإنها تستطيع كما يستطيع الدائنون انفسهم بالتقدم بطلب للحماية إلى محكمة إفلاس اتحادية بناء على الفصل السابع أو الفصل الحادي عشر. لكن طبقا للفصل السابع تتوقف الشركة عن العمل ويقوم وصي جميع اصولها وبتوزيع عائد ذلك على المقرضين والمتبقي على مالكي الشركة (المساهمين)... أما الفصل الحادي عشر فيسمح في معظم الاحيان بإبقاء عمليات الشركة تحت سيطرة المدين وملكيته ولكن تضل تحت مراقبة المحكمة وسلطتها التشريعية. يتضمن الفصل 11 معظم ملامح قوانين الافلاس الأمريكي كما انه يعطي ادوات اضافيه للمدين ويمنح الوصي السلطة لإدارة الشركة المدينه . وطبقا لهذا الفصل فإنه يمكن للمدين العمل كوصي على شركته إلا اذا تم تعيين وصي خارجي لسبب ما . وهكذا فإنه طبقا لهذا الفصل يملك المدين الادوات لإعادة هيكلة شركته ويستطيع الحصول على تمويل وفروض ميسره بشرط إعطاء الممولين الجدد اولويه في الحصول على ارباح الشركة وقد تعطي الحكومه للمدين حق رفض او إلغاء عقود .

المصدر: رويترز

7 يونيو 2010

اليمن يخفض المستويات المستهدفة لانتاج النفط في 2010

صرح وزير النفط اليمني ان اليمن خفض المستوى المستهدف لانتاجه النفطي للعام الحالي بعد ان اصبح يواجه صعوبة متزايدة في استغلال بعض حقوله المتقدمة لكنه يعتزم عرض مناطق جديدة لاستكشاف النفط والغاز. و اضاف امير سالم العيدروس ان انتاج النفط اليمني في 2010 من المتوقع ان يصل الى ما بين 280 ألف الي 300 ألف برميل يوميا. وكان الوزير قال ان انتاج اليمن من النفط في 2010 سيزيد بنسبة 10 بالمئة الي أكثر من 300 ألف برميل يوميا مقارنة مع حوالي 287 ألف برميل يوميا العام الماضي. وقال العيدروس ان اليمن يعتزم طرح خمس مناطق لاستكشاف النفط والغاز في مناقصات هذا العام مضيفا ان المناقصات مع الأطراف المهمة جارية بالفعل. وقال ايضا انه يتوقع ان يكون بمقدور اليمن البدء في مشروعين جديدين للاستكشاف احدهما بواسطة شركة اوروبية والاخر بواسطة شركة اسبوية بحلول 2011. ويشكل الدخل النفطي في أفقر بلد عربي حوالي ثلاثة ارباع ايراداته العامة وأكثر من 90 بالمئة من ايرادات الصادرات. وقال العيدروس "نواجه بعض الصعوبات فعلا في بعض المناطق. بعض الشركات تعمل في تركيبات قديمة وهناك انخفاض طبيعي في الانتاج في حقول النفط." و اضاف ان أحد الامثلة هو منطقة حقول مسيلة التي تضخ حاليا حوالي 73 ألف برميل يوميا مقارنة مع 230 ألف برميل يوميا في 2003. ومشكلة رئيسية في مسيلة تتمثل في أن الماء يشكل حوالي 90 بالمئة من الانتاج اليومي أو حوالي مليوني برميل يوميا مما يزيد بشدة تكاليف الانتاج.

المصدر: رويترز

صندوق النقد يتوقع رفع توقعاته للنمو بلبنان في 2010

صندوق النقد الدولي انه يتوقع ان يعدل توقعاته للنمو في لبنان في عام 2010 الى اكثر من ستة بالمئة كان قد اعلنها في وقت سابق مرددا صدى تقديرات قوية ذكرتها السلطات اللبنانية. وقال اريك موتو ممثل صندوق النقد الدولي ان النمو القوي في المؤشرات الحقيقية في لبنان -بما في ذلك السياحة والصناعات الانشائية- يرجح ان يعدل الصندوق توقعاته للنمو. وقال موتو على هامش مؤتمر اقتصادي في البنك المركزي اللبناني "ما استطيع ان اقله لكم ان كل المؤشرات ايجابية وجميع الدلائل تشير الى نمو قوي ربما نمو اقوى مما كنا نتوقعه منذ شهرين." و اضاف "من المرجح جدا أن نخرج بتوقع أعلى من ستة في المئة لا أعرف حتى الان ما هو لانزال نعمل مع السلطات ولكن كل المؤشرات ايجابية." ومن المقرر اعلان التوقعات الاسبوع القادم وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية. ولكن التوقعات الاقتصادية للبنان حتى على مستوى الستة بالمئة تفوق التوقعات بالنسبة لغالبية نظرائه في المنطقة وفقا لآخر تقرير لصندوق النقد الدولي. وقالت ربا الحسن وزيرة المالية اللبنانية ان الاقتصاد قد ينمو بمعدل يصل الى سبعة بالمئة بينما قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان معدل النمو قد يصل الى ثمانية بالمئة. واستطاع لبنان ان يتخطى اثار الازمة المالية العالمية لان مصارفه لم تكن معرضة للادوات المالية التي تنطوي على مخاطر وبسبب اللوائح المالية الحذرة التي ينتهجها مصرف لبنان المركزي. وكانت مؤسسة موديز انفسور سرفيس رفعت تقييمها لتصنيف الديون السيادية للبنان في ابريل نيسان الى (بي-1) مستشهدة بالتحسن المطرد في السيولة الخارجية للبلاد. ولكن وعلى الرغم من ان لبنان يتمتع بنمو قوي مستمر منذ العام 2007 فانه يبقى واحدا من اكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم اذ من المتوقع ان يصل الدين العام الى 55 مليار دولار اي حوالي 147 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي هذا العام .

تعليق

جاء في تقرير اقتصادي حول لبنان "إثر صدور اتفاق الدوحة في مايو 2008 الذي أنهى 18 شهراً من الشلل في أوساط الأطراف السياسية المختلفة، تحسنت المؤشرات الاقتصادية في البلاد، وعاد الاستهلاك المحلي وبلغت الأرقام المتصلة بالسياحة ذروات قياسية". وتعكس المؤشرات الأساسية للعام 2010 استمراراً لهذه الميول المشجعة. وقد قفز الدخل لكل غرفة فندق متوافرة في بيروت بنسبة 35% عن السنة الماضية في أول شهرين من العام، وارتفع عدد تراخيص البناء التي منحتها البلاد بنسبة 36% خلال الفترة ذاتها في حين أن أصول المصارف التجارية نمت بنسبة 24% في فبراير بالمقارنة مع السنة الماضية، إن "السياحة والبناء والخدمات المصرفية هي المساهمة الكبرى في إجمالي الناتج المحلي اللبناني. ومن المتوقع أن يستمر ازدهار القطاع المصرفي، بدعم من مزيج من التوجيهات القانونية الحذرة والثقة القوية بالنظام التي يمنحها المقيمون وغير المقيمين في البلاد والاهتمام الحكومي في دعم المصرف المقرض الأساسي في البلاد". " أن مواطن الضعف البنويوية تشمل الدين الحكومي العملاق الذي "يبقى من بين الأكبر حجماً في العالم ويشكل أكثر من 150% من إجمالي الناتج المحلي، بالرغم من تراجع المشجع عن نسبة 170% تقريباً في 2007". إن مشاكل قطاع الطاقة ستستمر على الأرجح فيما تواجه مشاريع خصخصة وتحديث شركة "كهرباء لبنان" اعتراضاً سياسياً ضخماً.

المصدر: رويترز

7 يونيو 2010

السعودية للكهرباء تتوقع دفعة ايجابية من زيادة الرسوم

قالت السعودية للكهرباء انها تتوقع زيادة عائداتها السنوية 3.2 مليار ريال (853.3 مليون دولار) بفضل تعديلات مزمنة في رسوم الكهرباء للحكومة والقطاع التجاري والصناعي يبدأ تطبيقها من أول يوليو. وهذه أحدث لفئة من الحكومة لمساعدة مرفق الكهرباء الذي تسيطر عليه الدولة في التأقلم مع تنامي الطلب ثمانية بالمئة سنويا وهو ما يستلزم استثمارات تقترب من 80 مليار دولار في عشر سنوات حتى 2018. وقال عبد الله الشهري محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج للصحفيين ان الخطوة سترفع متوسط سعر الكهرباء المباعة الى المستهلكين غير المنزليين 9.6 في المئة لكنه سيظل أقل بنسبة 3.5 في المئة عن تكلفة الانتاج الفعلية في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم. وأوضح أن تكلفة الانتاج الحالية تبلغ 0.372 دولار للكيلووات ساعة بناء على أسعار الوقود العالمية في حين أن متوسط العائد الذي ستحققه الشركة بعد تعديل الرسوم سيبلغ 0.137 ريال للكيلووات ساعة من 0.125 ريال. وقال علي صالح البراك الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء انه يتوقع أن تزيد عائدات الشركة نحو 1.6 مليار ريال في النصف الثاني من 2010 نتيجة لرفع الرسوم. وأنه سيكون للخطوة أثر طيب على الربحية مضيفا أن عائدات مبيعات الكهرباء لا تكفي لتغطية تكاليف التشغيل مع تمويل الاستثمارات اللازمة بسبب نمو الطلب. وقال وزير المياه والكهرباء عبد الله الحصين ان النمو السنوي في الطلب على الكهرباء يستدعي زيادة طاقة التوليد ثلاثة الاف ميغاوات سنويا وتبلغ القدرة الاجمالية حاليا 40 ألفا و900 ميغاوات. وبالنسبة للقطاع الصناعي الذي يسهم بنسبة 18 في المئة من استهلاك الكهرباء فان السعر سيزيد ما بين 0.0125 و0.02 ريال للكيلووات ساعة بناء على أحجام المصانع والمواسم. وقال الحصين ان السعودية للكهرباء تتوقع تحقيق 1.04 مليار ريال سنويا من زيادة رسوم الكهرباء للقطاع الصناعي في حين أن زيادة رسوم الكهرباء للحكومة ستدر 1.4 مليار ريال .

تعليق

تميز قطاع الكهرباء بالعديد من الخصائص من أهمها : 1- الحاجة إلى تجهيزات رأسمالية عالية القيمة تمثل في: محطات التوليد ، وخطوط النقل الهوائية، ومحطات التحويل ، وشبكات التوزيع. 2- تعتبر الكهرباء خدمة من الصعب تجزئتها - لذلك فلا بد من إدارة محطات التوليد دون انقطاع وفق برامج التشغيل لتلبية احتياجات المستهلكين. 3- النمو المتزايد للطلب على الكهرباء مع ازدياد عدد السكان ، والدخل ، والمناطق المأهولة بالسكان ، والاتجاه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية . 4- الحاجة إلى عمالة ماهرة متخصصة في مجال التوليد والنقل والتوزيع.

المصدر: رويترز

الكويت تقترب من اتفاق لمحطة غاز بقيمة 900 مليون دولار مع ديلم

قال متحدث باسم شركة البترول الوطنية الكويتية ان الشركة وهي ذراع التكرير التي تسيطر عليها الدولة تقترب من توقيع اتفاق بقيمة 260 مليون دينار كويتي (892.8 مليون دولار) مع ديلم الصناعية الكورية الجنوبية لبناء منشأة غاز وخط أنابيب. وقال المتحدث ان المنشأة ستستطيع معالجة 850 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الطبيعي. وأضاف أن خط الانابيب سيضخ غاز البترول المسال الى مصفاة ميناء الاحمدي البالغة طاقتها 460 ألف برميل يوميا وهي أضخم مجمع تكرير في الكويت. ويستخدم غاز البترول المسال كوقود للطهي وكمادة خام في صناعة البتروكيماويات ولمزج البنزين. ونقلت صحيفة النهار الكويتية عن أسعد السعد نائب رئيس مجلس ادارة شركة البترول الوطنية قوله ان الشركة الكورية قدمت أقل عرض لبناء المنشأة وان لجنة المناقصات المركزية تفحص العرض. وتقوم الكويت عضو منظمة أوبك بالتوسع في معروض الغاز المحلي والبنية التحتية من أجل تلبية طلب متسارع من قطاعي الكهرباء والصناعة. وشأنها شأن جاراتها دول الخليج العربية كانت الكويت بطينة في تطوير احتياطات الغاز. (الدولار يساوي 0.2912 دينار كويتي)

المصدر: رويترز

2.2 مليار درهم خسائر شركات توزيع الوقود في دبي خلال 2009

كشف مسؤول رسمي رفيع في قطاع صناعة النفط في إمارة دبي، أن إجمالي خسائر شركات توزيع الوقود المحلية في الإمارة بلغ 2.2 مليار درهم في العام 2009، جراء الدعم المقدم من قبل شركات التوزيع الثلاث (إينوك - إيبكو - إمارات) لأسعار البنزين المباع لديها في المحطات. وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، لـ«الرؤية الاقتصادية»، إن «الخسائر طالت كل الشركات الوطنية العاملة في القطاع من دون استثناء، بسبب التحديد الحكومي لأسعار بيع البنزين في وقت سابق». وأشار إلى أنه «لا توجد أي توجهات حالية للاستغناء عن توزيع البنزين والديزل في المحطات لمصلحة ظلمبات الغاز الطبيعي»، معتبراً أن ذلك «يحتاج إلى قرار حكومي، أو دعم مباشر يقدم لشركات الوقود في دبي لتوفير الغاز الطبيعي وتجهيزاته في المحطات». وأكد أن «مسألة تجهيز محطات الشركات في دبي لاستيعاب ظلمبات ضخ غاز طبيعي جديدة، لا يمثل أي إشكالية بقدر ما يحتاج هذا الأمر إلى دراسة متأنية وخطة استراتيجية متكاملة لتوفير الغاز الطبيعي المضغوط، الذي يستخدم في تشغيل بعض محركات السيارات، إضافة إلى ضرورة أن تتوافر القابلية لدى المستهلكين أنفسهم لهذا التحول». ووفقاً لتصريحات رسمية سابقة لـ«الرؤية الاقتصادية»، فقد بلغت خسائر شركات توزيع الوقود المحلية 7 مليارات درهم في الأعوام الخمسة الماضية، حيث دفع شركات التوزيع إلى طلب التدخل الحكومي في هذا الشأن، ما أسفر عن قرار في الثالث الأخير من إبريل يسمح لشركات التوزيع بتوقيع زيادة بنسبة 10 و 11 بالمئة على أسعار بيع البنزين.

تعليق

قال مسؤولون رسميون في القطاع، في وقت سابق ان هناك اتجاهاً جديداً للتحرير الجزئي لأسعار بيع البنزين في السوق المحلية في غضون تسعة أشهر مقبلة، اعتبر مراقبون ومحللون أن قراراً بتحرير أسعار بيع المحروقات وربطها بالأسعار العالمية «يتطلب كذلك كف يد الجهات الحكومية عن عمليات البيع محلياً، والتوسع في استقطاب فروع لشركات عالمية للدخول إلى السوق المحلية، وكذا إفساح المجال أمام الاستثمارات الخاصة في قطاع تجزئة المحروقات»، مضيفين إنه «ليس أمام المستهلك خيار سوى استخدام منتجات تسوقها شركات حكومية»، لكنهم أشاروا إلى أن مسألة التحرير الكلي لأسعار بيع الوقود في الإمارات تحتاج بدورها إلى حزمة من الإجراءات المعقدة لتهيئة الأسواق المحلية لذلك، مثل إنشاء شركات توزيع غير حكومية واستقطاب أخرى دولية للعمل في الإمارات، فضلاً عن إيجاد آلية واضحة للتعامل مع التذبذبات في أسعار النفط العالمية، التي من المفترض تعديلها محلياً بالتبعية حتى وإن تطلب ذلك إجراء تعديلات كل ساعة يومياً مثلاً.

المصدر: الرؤية الاقتصادية

انخفاض قيمة الشيكات المرتجعة بالسوق المحلية في شهر أبريل الماضي بنسبة 14% إلى 4.3 مليار درهم

انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة بالسوق المحلية في شهر أبريل الماضي بنسبة 14% إلى 4.3 مليار درهم، مقارنة بـ 5 مليارات درهم في شهر مارس 2010، بحسب إحصاءات صادرة حديثاً عن المصرف المركزي. وتراجع عدد الشيكات المرتجعة بنسبة 9.6% خلال شهر أبريل لتستقر عند 138 ألف شيك تقريبا مقارنة بـ 153 ألف شيك في مارس الذي سبقه. ووفقاً لبيانات المصرف المركزي، تم تقديم 2.273 مليون شيك للمقاصة خلال شهر أبريل بلغت قيمتها الإجمالية 84.2 مليار درهم، مقارنة بـ 2.49 مليون شيك بلغت قيمتها 91.8 مليار درهم في شهر مارس 2010. وانخفضت نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للمقاصة من حيث القيمة والعدد في شهر أبريل لتعادل قيمتها نحو 5.18%، فيما تبلغ نسبتها من حيث العدد 6.08% مقارنة مع 5.41% و 6.14% على التوالي لشهر مارس. وتراجعت القيمة والكمية للشيكات المرتجعة مقارنة مع إجمالي الشيكات بنحو 0.5% لكل منهما منذ بداية العام، حيث بلغت حصتها في يناير 5.66% من إجمالي القيمة و 6.67% من إجمالي العدد. وتظهر البيانات أن متوسط القيمة الشهرية للشيكات التي وردت للمقاصة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي قد بلغ 85.37 مليار درهم شهرياً، وهو أعلى مستوى تسجله الشيكات في سوق الدولة منذ سنوات، إذ بلغ متوسط قيمة الشيكات الواردة للمقاصة في النصف الأول من 2009 نحو 83.7 مليار درهم شهرياً، في حين بلغ متوسط القيمة الشهرية للشيكات في عام 2007 نحو 71.17 مليار درهم. ومن حيث العدد، سجلت الشيكات مستوى قياسياً أيضاً، إذ بلغ متوسط عددها شهرياً نحو 2.33 مليون شيك خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2010 مقارنة مع 2.316 مليون شيك شهرياً في النصف الأول من 2009، ارتفاعاً من 1.55 مليون شيك شهرياً في عام 2007. وقال عبدالله العتيبة المدير العام لقطاع المجموعة المصرفية للشركات في بنك أبوظبي الوطني إن النسب المشار إليها تعتبر جيدة في ظل الأوضاع الراهنة، وأن الأرقام والنسب في هذا المجال كان يتوقع لها أن تكون أكبر من هذا المستوى.

المصدر: الاتحاد

7 يونيو 2010

رسوم الخدمات المصرفية تتحول إلى "مزاد" تتسابق فيه البنوك لزيادة الاسعار دون إنذار

تحولت رسوم الخدمات المصرفية إلى "مزاد" تتسابق فيه البنوك لزيادة الاسعار حيث أعلنت بعض البنوك العاملة في الدولة عن لوائح جديدة لأسعار الخدمات التي تقدمها لعملائها بدأت في تطبيقها بداية الشهر الجاري ورفعت بموجبها اسعار رسوم بعض الخدمات مثل رسوم تجاوز الحد الائتماني المسموح لبطاقة الائتمان والتأخر في سداد الدفعات إلى 179 درهماً وفقاً للقوائم الجديدة وذلك بدلاً من 150 درهماً سابقاً. وقالت البنوك إنه يحق لها وبموجب العقود المبرمة مع العملاء تعديل أسعار خدماتها في أي وقت تشاء من دون إنذار مسبق كما يحق لها زيادة اسعار الفائدة مع الاحتفاظ بحقها في فرض رسوم اضافية وتغييرها من دون انذار مسبق كذلك. كما زادت هذه البنوك رسوم السداد المبكر للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من 3% إلى 5% حالياً في حين رفعت رسوم معاملات وطلبات بعض القروض والتسهيلات الائتمانية الجديدة من 1% إلى 1,5% في الوقت الحالي. وكررت البنوك ميرراتها لرفع أسعار الخدمات بحجة زيادة الاستثمارات لرفع كفاءة ونوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء، مؤكدة أن الاسعار الجديدة مناسبة حالياً لأن الرسوم المصرفية تتم دراستها بشكل دوري بحيث تتلاءم هذه الاسعار ونوعية الخدمة المقدمة. وعلى صعيد المعاملات التي تتم باستخدام الصراف الآلي فقد قامت البنوك بفرض رسوم تصل إلى 100 درهم لأي عملية سحب نقدي من خلال الصراف عن كل 10 آلاف درهم في حين قامت بعض البنوك باستغلال عملية الاستبدال الإلزامي للشيكات عبر زيادة اسعار خدمة الحصول على دفاتر الشيكات الجديدة ليصبح سعر الشيك الواحد بموجب القائمة الجديدة درهماً بدلاً من درهم واحد فيما فرضت رسوماً تقدر بحوالي 300 درهم على عملية استبدال الشيكات المؤجلة.

المصدر: الخليج

سيولة البنوك جيدة وقاعدتها الرأسمالية صلبة

أصدر مصدر الإمارات المركزي تقريراً عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال، عرض فيه أهم التطورات النقدية، ومؤشرات النشاط المصرفي، وأسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات، خلال الربع الأول من سنة 2010. وارتفع عرض النقد (ن1)، الذي يتكون من العملة المصدرة الموجودة في التداول، مضاف إليها أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 7,4% خلال سنة 2009، وبنسبة 2,8% خلال الربع الأول من سنة 2010، وبلغ 229,7 مليار درهم بنهاية شهر مارس 2010. ارتفع عرض النقد الواسع (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) والودائع شبه النقدية بنسبة 9,8% خلال سنة 2009 وبنسبة 1,0% خلال الربع الأول من سنة 2010، وبلغ 748,0 مليار درهم بنهاية شهر مارس 2010. وارتفع عرض النقد الأوسع (ن3) الذي يحتوي على (ن2) والودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي بنسبة 5,9% خلال سنة 2009، ثم انخفض بنسبة 1,4% خلال الربع الأول من سنة 2010، وذلك نتيجة انخفاض الودائع الحكومية، وبلغ 934,8 مليار درهم بنهاية شهر مارس 2010. وأدى التحسن الواضح في وضع السيولة لدى البنوك نتيجة الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي بالتعاون مع وزارة المالية إلى الانخفاض التدريجي لأسعار الفائدة على الودائع فيما بين البنوك، حيث انخفض سعر فائدة "الإيبور" (3 أشهر) من 3,6% في نهاية شهر يناير 2009 إلى 2,0% في نهاية شهر أكتوبر من نفس السنة، وواصل انخفاضه إلى 1,9% في نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول، 2009 رغم إعلان دبي العالمية عن هيكله ديونها في شهر نوفمبر من نفس السنة. إلا أن حالة عدم اليقين التي تبعت هذا الإعلان أثرت في سعر الفائدة على الإيبور (3 أشهر) الذي عاد إلى الارتفاع في الربع الأول من هذه السنة وبلغ 2,3% في نهاية شهر مارس 2010. ورغم التراجع يمكن القول إن وضع السيولة لدى البنوك ما زال جيداً، بدليل بقاء رصيد استثمارات البنوك العاملة في الدولة في شهادات إيداع المصرف المركزي عند مستوى 63,3 مليار درهم في نهاية شهر مارس 2010، مقارنة بـ 39,4 مليار درهم في نفس الفترة من السنة السابقة.

تعليق

من الجدير بالذكر ان العرض النقدي في دولة الامارات العربية المتحدة سجل نمواً بمعدل 1.3% في نهاية فبراير 2010 وهو أبطأ معدل نمو منذ عام 2001 على الأقل. وأظهرت بيانات البنك المركزي نمواً في مؤشر المعروض من النقود ن3 بنسبة 4.1% في يناير، ون 3 هو أوسع مؤشر لقياس المعروض من النقد المتداول في الاقتصاد وهو مؤشر يبين التضخم في المستقبل. وأظهرت البيانات ان حجم الاموال المتداولة بلغ 926.7 مليار درهم (252.4 مليار دولار) في نهاية فبراير نزولاً من 934.1 مليار درهم في نهاية يناير. ونما حجم الاموال المتداولة في ثاني أكبر اقتصاد عربي وثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم أكثر من المثلين في العامين حتى نهاية عام 2008.

المصدر: الخليج



7 يونيو 2010

تابع إدارة الدين العام

رابعاً مؤشرات الحساسية إزاء التقلبات الخارجية

مع تفاقم أزمة المديونية العالمية، حاولت كثير من الدول المدينة تقليد الشركات الخاصة، التي نجحت في إدارة أعمالها ومخاطرها المالية، نظراً للتشابه المحتمل بين الشركات والدول. إذ تحصل الحكومات على الإيرادات من دافعي الضرائب ومصادر الأموال الأخرى، وتستخدمها في دفع تكاليف التشغيل، وتحويل المدفوعات، وشراء النقد الأجنبي، والاستثمار في البنية التحتية الأساسية، ودفع تكاليف خدمة الدين العام. كما تتشابه الدول والشركات في طلب الدول والمؤسسات الدائنة من الحكومات، أو المؤسسات المدينة لتقديم الضمانات المباشرة لمنحها القروض. وتختلف الدولة عن الشركات الخاصة في طريقة إدارتها للأصول والحسومات لتعذر وجود تماثل تام بينهما، وبالتالي فإن الحكومة يتوجب عليها دراسة التدفقات النقدية للأصول وتحليلها، واختيار الحسومات ذات المواصفات المتماثلة ما أمكن، وذلك من أجل تخفيف أثر صدمات الموازنة الحكومية على تكلفة خدمة الدين العام. وقد وجدت حكومات عديدة أنه من المفيد بحث مسألة الدين داخل إطار أوسع للميزانية العمومية للحكومة وطبيعتها إيراداتها، بدلاً من مجرد دراسة هيكل الدين العام بصورة منفصلة. هذا وقد طور البنك الدولي مجموعة من المؤشرات، التي تستخدم في إدارة الأصول والحسومات في إدارة انكشاف الحكومة للمخاطر المالية التي تواجهها. وهناك مجموعة من المؤشرات المفيدة عن مدى توافق هيكل عمالات الدين مع الإيرادات والتدفقات النقدية المتاحة للحكومة لخدمة الدين. وتقسّم هذه المؤشرات إلى مؤشرات كفاية الاحتياطيات ومؤشرات الديون

مؤشرات كفاية الاحتياطيات

1. نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل: ويعتبر أهم مؤشر لكفاية الاحتياطيات في البلدان ذات القدرة الكبيرة، حتى وإن لم يكن وصولها إلى أسواق رأس المال مؤكداً.
2. نسبة الاحتياطيات إلى الواردات: يقيس احتياجات الاحتياطي من العملات الصعبة في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى أسواق رأس المال، فكلما انخفضت هذه النسبة، ضعفت قدرة الدولة على تمويل الواردات من احتياطياتها من العملات.
3. نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد بالمفهوم الواسع لفقدان الثقة في العملة المحلية، الذي يؤدي إلى هروب رؤوس أموال المقيمين. ويعدّ هذا المؤشر مفيداً في حالة كون الجهاز المصرفي في بلد ما ضعيفاً، أو إذا كانت الثقة في نظام سعر الصرف لم تتأكد بعد.

المؤشرات المرتبطة بالديون

1. نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: مؤشر مفيد للاتجاه العام للديون، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلد المعني على السداد.
2. نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي: مؤشر يربط بين الديون وقاعدة الموارد، تحسباً لاحتمال تحويل إنتاج الصادرات، أو بدائل الواردات من أجل تعزيز القدرة على السداد.
3. متوسط سعر الفائدة على الدين الخارجي: مؤشر مفيد لشروط الاقتراض. وهو مؤشر أساسي لتقدير إمكانية استمرار المديونية.
4. متوسط آجال الاستحقاق: مؤشر لفئات الدين المتجانسة، ويفيد في تتبع آجال الاستحقاق للحد من الحساسية للتقلبات في المستقبل.

خامساً إدارة الدين العام

أبرزت عدة تجارب سابقة في سوق الدين، أهمية الممارسات السليمة لإدارة الدين العام ودور الإدارة السليمة في تخفيف آثار الهزات الاقتصادية والمالية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الوطني. ورغم أن سياسات إدارة الدين الحكومي، قد لا تكون السبب الوحيد لتلك الأزمات، فإن هيكل الاستحقاق، وأسعار الفائدة، وهيكل العملة بحافظة الدين العام، والارتباطات الكبيرة المتعلقة بالالتزامات الاحتمالية، كثيراً ما أسهمت في زيادة حدة الأزمة وتؤكد دراسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن الممارسات الخطأ لإدارة الدين العام تؤدي إلى زيادة حساسية الاقتصاد للصدمات الاقتصادية والمالية، حتى في ظل وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة. وتتغير التدابير التي يمكن اتخاذها تبعاً لآجال الدين، واحتياطيات النقد الأجنبي، والتدابير والترتيبات التنظيمية المتعلقة بالالتزامات الاحتمالية. وتختلف الإجراءات تبعاً لقواعد عديدة، تعتمد على كفاءة النظام المصرفي في البلد، أو على قدرة البلد على تنمية الصادرات، ومدى توفر إدارة للدين العام تدرك بدقة مواقع الخلل والخيارات الممكنة، للحد من تفاقم أزمة المديونية. فعلى سبيل المثال يمكن معالجة بعض المخاطر، باتخاذ تدابير مباشرة نسبية كإطالة آجال استحقاق الديون. وقد اقترح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدداً من المبادئ التوجيهية؛ لإدارة الدين العام، من أجل مساعدة صانعي السياسات على النظر في الإصلاحات الرامية إلى تقوية نوعية إدارتهم للدين العام، والحد من حساسية بلدانهم للصدمات المالية: الدولية. وتتخلص المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام فيما يأتي:

1. الأهداف: ويتمثل الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام في تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة، وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة، وبدرجة معقولة من المخاطرة على المدينين المتوسط والطويل. كما يجب أن تنسجم أهداف إدارة الدين العام مع السياسات المالية والنقدية، نظراً للترابط



7 يونيو 2010

المحتمل بينهما. إن ضمان تبادل المعلومات مع السلطات المالية والنقدية عن احتياجات الحكومة، مع الفصل بين إدارة الدين والسلطات النقدية من المعايير المهمة في الحكم على قدرة الحكومة على التعامل مع أزمة المديونية. ويجب على الحكومة العمل على تخفيض تكلفة حيازة الأصول السائلة، وتكلفة خدمة الدين العام المتوقعة إلى أدنى حد ممكن، ضمن مستوى مبرر من المخاطرة على المديين المتوسط والطويل، وهذا مهم جداً لأن بعض الدول تحاول أن تخفض تكاليف خدمة الدين العام، دون النظر إلى المخاطر المحتملة لمثل هذا الدين. إذ إن معظم الديون التي تتسم بانخفاض تكاليف خدمتها، عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر كبيرة على المديين.

٢. الشفافية والمساءلة: إن الممارسات السليمة لشفافية إدارة الدين العام، يمكن أن تسهم في تعزيز فعاليات الأسواق المالية، من خلال معرفة الجمهور بأهداف سياسات الحكومة، إذا كان الجمهور على يقين بقدرة الحكومة ومصداقيتها على تحقيق الأهداف. كما أن الشفافية في إدارة الدين العام، يمكن أن تدعم حسن ممارسة

الصلاحيات، من خلال مساءلة القائمين على السلطات النقدية والمالية المشاركة في إدارة الدين العام. وتعني الشفافية في أبسط أشكالها وضوح أدوار الهيئات المسؤولة عن إدارة الدين وأهدافها ومسؤوليتها، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين وزارة المالية وسلطة النقد، أو أية هيئة مستقلة لإدارة الدين، وكذلك إسداء النصح بشأن سياسة إدارة الدين، وطرح إصدارات الدين، وترتيبات السوق الثانوية والمقاصة. كما تتضمن الشفافية إعلان أهداف إدارة الدين العام بوضوح، وشرح التدابير المعتمدة للتكاليف والمخاطر، وقيام الحكومة بنشر المعلومات المتعلقة برصيد الدين القائم وأصولها المالية، بما في ذلك العملة المستخدمة فيها، وأجال استحقاقها، وهيكّل أسعار الفائدة المرتبط بها. هذا بالإضافة إلى أن يتولى مراجعون مستقلون تدقيق حسابات أنشطة إدارة الدين العام. وتعني المساءلة ضمان السلامة المالية لحسابات الهيئات المسؤولة عن إدارة الدين، وذلك من خلال إسناد مهمة تدقيق الحسابات إلى مدققين خارجيين على أساس سنوي، ثم الإفصاح العام عن بيانات مراجعة الحسابات الخاصة بعمليات إدارة الدين.

٣. الإطار المؤسسي: ويعني الإطار المؤسسي لإدارة الدين العام، سلامة التنظيم والإدارة، وسلامة إدارة العمليات الداخلية التي تسند لها. أما فيما يتعلق بسلامة التنظيم، فيجب أن يوضح الإطار القانوني أصحاب سلطة الاقتراض، وإصدار الديون الجديدة، والاستثمار، وإجراء المعاملات نيابة عن الحكومة. فمن الضروري أن تكون سلطة الاقتراض محددة بوضوح في التشريعات المعنية. كما يجب أن يكون الإطار التنظيمي لإدارة الدين محددًا بدقة متناهية، وأن يبين الوصف الدقيق للصلاحيات والأدوار المختلفة للسياسات النقدية والمالية. وتستخدم الدول المختلفة واحدة أو أكثر من الهيئات التالية لإدارة الدين العام: وزارة المالية، والبنك المركزي، والهيئة المستقلة لإدارة الدين. وبغض النظر عن الطريقة التي تختار بها الدولة إدارة دينها، فإن أهم شيء هو ضمان التحديد الواضح للإطار التنظيمي لإدارة الدين، وضمن التنسيق، وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بالدين. ومن الضروري هنا أن تقوم إدارة الدين بإصدار تقرير سنوي عن إدارة الدين يتضمن جميع الأنشطة في السنة الماضية، إضافة إلى الخطط المستقبلية، التي تستند إلى تقديرات مشروع الموازنة العامة. أما إدارة العمليات الداخلية، فتعني وجوب إدارة المخاطر الناجمة عن عدم ملاءمة الضوابط التشغيلية وفق ممارسات تجارية سليمة، بما في ذلك التفصيل الدقيق لمسؤوليات الموظفين، ووضع سياسات واضحة للمتابعة والمراقبة والإبلاغ بالمعلومات. وتتطلب إدارة الدين الحكومي موظفين، يمتلكون مهارات الأسواق المالية فيما يتعلق بإدارة المحافظ، وتحليل المخاطر ومهارات السياسات المالية. ويشكل اجتذاب هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم تحديًا كبيرًا لبلدان عديدة. هذا ويجب أن يخضع الموظفون المختصون بإدارة الدين لمدونة قواعد سلوك ومبادئ توجيهية، تحكم مواقف تضارب المصالح بين إدارة الدين وإدارة شؤونهم الخاصة.

٤. استراتيجية إدارة الدين: وهي رصد المخاطر المتضمنة في هيكل الدين العام وتقييمها، والعمل على تخفيف حدة المخاطر إلى أقصى درجة ممكنة، من خلال تعديل هيكل الدين، مع أخذ تكلفة هذا التعديل في الاعتبار، وهذا يتطلب من إدارة الدين دراسة الخصائص المالية للإيرادات والتدفقات النقدية المتاحة للحكومة لخدمة قروضها، واختيار حافطة دين تتفق مع تلك التدفقات، وهذا يتضمن إرشاد الحكومة في اتخاذ الاستراتيجيات الملائمة لاتخاذ قرار الاقتراض وخفض المخاطر. وفي الدول التي لا تملك أسواقًا مالية متطورة، تلجأ الحكومة إلى الاختيار بين إصدار دين محلي قصير الأجل أو مؤشر بالعملة الأجنبية. كما يجب النظر هنا أيضًا في مدى جدوى مزاحمة مقترضى القطاع الخاص، وصعوبات إصدار سندات الدين بالعملة المحلية في الاقتصادات التي تعتمد على الدولة.

٥. إطار إدارة المخاطر: وهو دراسة المفاضلات بين التكلفة المتوقعة لحافطة الدين العام والمخاطر المحيطة بها وتحديدها. ويقوم إطار إدارة المخاطر على نقطتين أساسيتين: الأولى وهي أثر خدمة الدين على المدى المتوسط إلى الطويل، وتأثيرها على مركز المالية العامة للحكومة. أما النقطة الثانية فهي أثر الخسائر الاقتصادية التي قد تنشأ عن أزمة مالية في حالة عدم تجديد الدين، أو التخلف عن السداد.